مقابلة مع رئيس أمان اللواء عاموس يدلين:

يجب الاستماع جيدا لما يقوله بوش ورايس حول ايران.. وعلينا تبني السيناريو الاصعب وبسرعة حماس تستعد للمواجهة وتبني جيشا نظاميا.. ولا توجد اي فرصة للتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة

■ «الايرانيون سيكونون سعداء لو استطاعوا تدمير اسرائيل من الداخل، انهم يستعملون كل ضغط سياسي واقتصادي او ارهابي وكيدي، لتحقيق هذا الهدف».

تولى اللواء عاموس يدلين عمله كرئيس لأمان منذ ثلاثة شهور فقط، لكن الطريقة الاستراتيجية التي يرسمها قد أصبحت مصبوغة باصباغ جد واضحة. عنده القليل جدا من الضفة الغربية الرمادية، في نقاشات داخلية، في القيادة العامة، يعتاد عرض صورة بالوان اكثر نصوعا.

من ناحيته، يحاول الايرانيون ان ينقصوا دولة اسرائيل من اطرافها. القنبلة النووية التي يسعون اليها ستعطيهم حزاما امنيا وتعاظم هذه المحاولات لنقض عرى اسرائيل: «اقول ان ايران كانت تريد أن تغيب دولة اسرائيل، وان تمحى عن الخريطة».

■ أتعتقد أن ايران خطر وجودي على دولة اسرائيل؟

■ برهنت دولة اسرائيل على أنها تعرف كيف تواجه الارهاب ـ ولم يعد الارهاب تهديدا وجوديا. وقد برهنت أيضا على انها تعرف مواجهة الجيوش. الشيء الوحيد الذي قد يسبب ضررا للدولة والذي سيكون من الصعب عليها ان تنتعش منه هو الاصابة بسلاح نووي. اذا وجدت للايرانيين قنبلة نووية، مع قدرة على اطلاقها على دولة اسرائيل، واذا كان النظام في ايران ما يزال نظاما ينقش على علمه محو دولة اسرائيل فسيكون تهديد وجودي كامن لدولة اسرائيل.

■ متى سيكون لديهم سلاح نووي في تقديرك؟

■ يصعب جدا التكهن بالتاريخ الدقيق. ايران معرضة لضغوط دولية. لكن مع افتراض ان البرنامج يتقدم من ناحية تقنية، بمعدلات وايقاع سير نعرفهما من دول اخرى، ومع افتراض ان ايران لا تتراجع بازاء الضغط الدولي فيمكن ان تملك قنبلة نووية قبل نهاية العقد.

ونهاية العقد قريبة جدا حقا. في آب (اغسطس) الاخير ـ بعد انقطاع سنتين ونصف السنة بسبب الضغط الدولي ـ جدد النظام الايراني عمليات الانتاج لتخصيب اليورانيوم. الافتراض الاولي لـ «امان» يقول انه من وراء مسار الانتاج الظاهر، المدني ـ الموجود تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يقع تحت الرقابة الدولية ـ يتخفى مسار مواز سري، للانتاج العسكري.

علامات كثيرة موجودة في كل مكان، اخيرا فقط تبين أن ايران اشترت من اوكرانيا صواريخ بحرية يمكن أن تركب عليها رؤوس متفجرة نووية. يظهر في تقرير نشرته اخيرا منظمة استخبارية غربية، أن الايرانيين يجرون ملاءمات بين رؤوس الصواريخ العابرة للقارات «شهاب 3» وبين الرؤوس الذرية.

السيناريو الصعب، السيناريو الحقيقي

■ للخبراء الامريكيين رأي مخالف قليلا فيما يتصل بايقاع تطور الذرة الايرانية.؟

■ نحن ـ الذين يجب ان نقدم الرد، وان نبني قوة وان نكون مستعدين لهذا التهديد ـ نأخذ، بطبيعة الامر، السيناريو الاصعب، الايقاع السريع. اما الامريكيون فيأخذون ما يبدو لهم سيناريو أكثر واقعية: اي ايقاع تطور ابطأ، مع اختلالات تميز مشروعات بحجوم من هذا النوع. لكن ليس الحديث عن فروق عظيمة بيننا وبينهم.

■ حتى المدة الاخيرة تحدث افراد الاستخبارات في اسرائيل عن ان الايرانيين سيتوصلون في غضون أشهر معدودة الى نقطة عدم العودة. انشأت هذه الاقوال خوفا لا يستهان به لدى الجمهور. ما الذي قصدوا اليه؟

لا يقبل يدلين مفهوم «عدم العودة»، لانه مفهوم يعني أنه لا يوجد ما يُفعل. «اولئك الذين تحدثوا عن نقطة عدم العودة تناولوا تجاوز النهاية التقنية»، كما يبين. «من أجل التوصل الى قدرة نووية اختار الايرانيون مسار تخصيب اليورانيوم بالات الطرد المركزي. عندما يسيطرون على هذه التقنيات، ويكونون قادرين على انتاجها وحدهم في ايران فستكون هذه نقطة تجاوز النهاية التقنية، والتي سيكون من الصعب منها فصاعدا وقف العمليات. سيحدث هذا في غضون اشهر معدودات. ولكن بعد ذلك ايضا يجب الاستمرار في التضييق عليهم ليكفوا».

«منذ اللحظة التي يتجاوز فيها الايرانيون هذه النهاية التقنية حتى الوصول الى قنبلة نووية ـ يستغرق هذا فقط ثلاث سنين. الا اذا واجهوا صعوبات في منتصف الطريق. ومن التجربة العالمية ـ توجد في مشروعات كهذه تعويقات تطول. يمكن أن يحدث هذا هناك ايضا. وخاصة اذا استعملت ضغوط دولية».

■ من معرفتك واشنطن، هل الاحاديث عن ان الامريكان سيمضون في عملية عسكرية حيال الايرانيين واقعية؟

■ اعتقد انه يجب الاصغاء جيدا الى ما يقوله الرئيس والى ما تقوله وزيرة الخارجية. في ضوء التجربة العراقية سيحاولان استنفاد كل عملية سياسية. لكنهما لا يطرحان اي خيار آخر عن المائدة.

رواسب عكرة

معرفة اللواء يدلين بواشنطن كانت اقصر مما خطط له. فقد خدم هنالك ملحقا عسكريا لسنة وثلاثة اشهر فقط. كانت الخطة الاصلية ان يمكث هناك ثلاث سنين وان ينهي بذلك، مطمئنا، خدمته العسكرية. في سنة 2004، عندما أنهى عمله قائدا لمعهد الامن القومي ـ تردد امام اقتراح ان يعمل مديرا عاما لرفائيل، وتحدثوا عنه ايضا كمرشح لعمل المدير العام لوزارة الدفاع. في نهاية الامر اختار أن يعمل مبعوثا للجيش الاسرائيلي في واشنطن.

أنهى في واشنطن حلقة دراسية مركزة كثيفة ـ على غير رغبة منه ـ في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة. مع ولاية عمله نشبت الازمة بين اسرائيل والولايات المتحدة على خلفية نقل التقنات الى الصين. بمقابلة ذلك، تعاظمت قضية لاري فرنكلن، التي تشتمل على تهم بنقل معلومات سرية من البنتاغون الى جماعة الضغط اليهودية. «في هذا الجو كان يجب علي أن امتلك ثقة الجهاز الامريكي، وان احاول حسم الازمة في الموضوع التقني»، يقول.

يقول اصحابه القدامى من سلاح الجو، انه عندما يصوغ يدلين موقفا فانه يصعب جدا تحويله عنه. فهو شخص عنيد. وهو ايضا يقول ما يفكر فيه ـ حتى لو اضر به ذلك. لكن ما يعمل في التحقيق الداخلي، بعد طلعة طيران، يعمل بمقدار اقل في مجال العالم الدبلوماسي. لم يخف يدلين كمبعوث عسكري رأيه الصارم للحظة والنقدَ الذي كان له لتصرف عدد من الافراد في جهاز الامن في قضية ازمة بيع الصين التقنات. فقد صرح عنه في واشنطن، وصرح عنه في الكريا في تل أبيب، وترك غير قليل من الرواسب العكرة عند جزء من ابطال القضية.

لا يعتقد ان نقده على حق. فمن ناحيته النتيجة النهائية هي التي تقرر. «كنت هناك لوقت قصير حقا، ولكن في نهايته زار وزير الدفاع واشنطن وطرحت الازمة عن جدول العمل اليومي»».

تحدث عملية تولي اللواء يدلين عمل رئيس أمان في فترة تغير اتجاهات في الشرق الاوسط. حتى نهاية 2005 كانت الاتجاهات في الساحة الاستراتيجية ايجابية: فقد نجحت اسرائيل في خفض العمليات بشكل كبير، وكان هنالك اجماع عالمي يقاوم «الارهاب» ويقاوم السلاح غير التقليدي في ايران، ونجح الامريكان في طرد التهديد العراقي، وعلى هذه الخلفية ظهرت قلاقل في سورية وفي لبنان، ووقف البرنامج الذري الايراني. منذ 2005 وبدء 2006 توجد علامات تحول الى الاسوأ. ليس فقط لان ايران جددت انتاج السلاح الذري. بل تصاعد تأثير القوى الاسلامية في العالم العربي، حذر يدلين وما زال لا يتحدث عن تحول بل عن «قوة كامنة للتحول».

■ في الاسبوع الماضي نشر في صحيفة «الحياة» اللندنية أن جماعة من القاعدة تسللت الى غزة ويفترض أن تنفذ عمليات في منطقتنا؟

■ لا تسيطر اسرائيل على مداخل ومخارج غزة. توجد هناك حركة ناشطين. انهم يخرجون من غزة الى السعودية مستغلين الخروج للحج، ويخرجون الى مصر ومن هناك الى لبنان والى سورية، ويلقون قادة الجهاد الاسلامي وحماس في دمشق. أحيانا يبعدون حتى ايران، ويمتلكون معلومات ويهربون من هناك وسائل قتالية. هذا صحيح عن كل الجماعات وكل المنظمات. اذا ما أعلنت جماعة ما عن نفسها بانها تنتمي الى القاعدة فهو ممكن.

على عكس الدرجة المنخفضة نسبيا التي يمنحها النبأ عن تسلل خلية من القاعدة الى غزة، يرى يدلين خطرا كبيرا للقضية الآخذة في الازدياد لافراد القاعدة في اسرائيل وفي الدول التي تحيط بها. يقول يدلين، رأينا في السنتين الاخيرتين تصاعداً في الاهمية التي توليها القاعدة للدول العربية المحيطة باسرائيل. توجد خلايا للقاعدة في كل تلك الدول، غايتها محاولة اسقاط نظم الحكم هناك ومحاولة الاضرار باسرائيل. «ارادة القاعدة للاضرار بدولة اسرائيل موجودة دائما، توجد علامات على ذلك، ولكن ما يزال من غير الممكن ربطها بخطة معينة».

في مقدمة لكتاب مقالات عنوانه «الاستخبارات والربان»، صدر في فترة ولايته قائدا لمعهد الامن القومي، كتب اللواء يدلين ان القشعريرة اصابته حينما دخل لاول مرة، مكتب رئيس أمان. وقد تبين له أن خمسة من بين رؤساء أمان ولوا عملهم حتى ذلك الحين قد أنهوا حياتهم المهنية بانكسار كبير. ويضم اليهم ايضا اثنان من رؤساء الموساد واثنان من رؤساء الشاباك، أنهوا حياتهم المهنية ايضا فاشلين.

■ إذن لماذا تحتاج هذا؟ بعد حياة مهنية مجيدة وولايتين برتبة لواء، تبدأ في سن الرابعة والخمسين، دورة اخرى في الجيش، في ولاية مع احتمالات نجاح مشكلة الى هذا الحد؟

■ عندما توجه اليّ صديقي منذ سنين كثيرة، اللواء آنذاك ورئيس هيئة الاركان اليوم ـ دان حلوتس من اجل أن انضم الى هيئة قيادته العليا في عمل رئيس أمان، اعتقد أنني لم استطع رفض تلك الدعوة.

قرب من رئيس الحكومة

كان يدلين رئيس مقر قيادة دان حلوتس عندما كان قائد سلاح الجو، «الرقم 2». لو كان يستطيع حلوتس ان يختار لنفسه تعيينا يثق فيه في القيادة العامة لكان بلا ريب يختار عمل رئيس أمان. لرئيس أمان عدد من القبعات. احداها قبعة «المقدر الوطني». ومع هذه القبعة فانه يمتلك القرب المباشر من رئيس الحكومة. كان لرؤساء أمان في الماضي غير قليل من المشاحنات مع رؤساء هيئات قياداتهم العامة بسبب الالتفاف على الصلاحيات، والاستقلالية الزائدة والاتصالات المباشرة بالمستوى السياسي. احتمال أن يحدث هذا بين يدلين وحلوتس ضئيل. ولكن اذا تجاوزنا الصداقة، فان لحلوتس مهمة من اجل يدلين. فلرئيس هيئة الاركان تصور واضح جدا عن عمل شعبة الاستخبارات. انه يريد مقدارا أقل من الاستخبارات المتعلقة بالاجهزة وبالتقدير، ومقدارا اكبر من الاستخبارات العسكرية التكتيكية. مشكلة الجيش الاسرائيلي الحقيقية في مواجهة صواريخ القسام هي المعلومات الاستخبارية في الوقت المناسب. انه لا يريد استخبارات تكتب اوراقا بل استخبارات تقاس بالتنفيذات الكمية: ففي غضون كم من الوقت تكتشف الهدف وفي غضون كم من الوقت تنقله الى الطيار، او الى العامل في الدبابة، او الى مشغل الصاروخ. يقتضي هذا من أمان تغييرات تنظيمية وعقلية.

التغيير المطلوب الى أمان اليوم هو نتاج تغيير التهديدات. فيوجد هنالك مقدار أكبر من تهديدات الارهاب والسلاح غير التقليدي، وتهديدات اقل من قبل الجيوش. تؤثر هذه التغييرات ايضا في لعبة الصلاحيات والقوى بين أمان والجهات الاستخبارية الاخرى: الشاباك والموساد، وقد أصبحت المشاحنات بين هذه الجهات في السنين الاخيرة شيئا بارزا. يقال في اطراء يدلين ان الجو بين رؤساء المنظمات الثلاث اصبح افضل.

■ يتحدثون عندنا عن دورة ثالثة ضد السلطة، على ماذا يعتمد هذا؟

■ مهمة الجيش أن يكون مستعدا لاخطر امكان هو خروج حماس عن ضبط النفس. استراتيجية حماس ليست موجهة الى الشهر القادم أو الى السنة القادمة. انهم يفكرون في سنين طويلة قدما. استراتيجيتهم مقيسة وواقعية. في المرحلة الاولى يريدون ان يتمكنوا في السلطة من احراز سيطرة على مراكز القوة في السلطة. «الارهاب» لا يخدمهم الان. انهم لا يريدون الدخول في مواجهة معنا، تفصح عن علاقات القوى الحقيقية. انهم يتذكرون الضربات التي تلقوها. ومن الجهة الاخرى لا يستطيعون بالضرورة السيطرة على الاحداث. فان منظمات مثل الجهاد الاسلامي الفلسطيني لا تخضع للتهدئة. ستحاول جهات متطرفة فتح اثارة التحدي لحماس. في داخل الذراع العسكرية لحماس ايضا توجد جماعات لا تحب الهدنة. وبذلك يمكن ان تسوء الاحداث لتبلغ الى دورة ثالثة.

■ ومع ذلك تُسمع اكثر فأكثر تصريحات معتدلة نسبيا لقادة حماس.

■ لا يجوز لنا ان نصدق تلك الكلمات اللينة. انهم يعبرون تعبيرا محكما ويحاولون اغماض الرسالات ليحظوا باعتراف دولي. ولكن في الامد البعيد ـ لن تستطيع حماس الانفصال من الايديولوجية المتطرفة، التي تعتمد على شريعة دينية. انها غير قادرة على ان تكون مرنة.

لا يجوز لنا أن نخطىء: حماس منظمة تعرف كيف تعيش التوتر بين الايديولوجية المتطرفة جدا وبين التوجه العملي الذي تقتضيه مسؤوليتها عن المجتمع الفلسطيني. في تقديري ستحاول التوصل الى اتفاق مع المنظمات الاخرى. في رأيي لن تستعمل معهم القوة.

لا يوجد احتمال أن تصبح حماس مرنة. على نحو جوهري، في مواقفها من اسرائيل. فنحن نعامل سلطة معادية، معادية لاسرائيل، تؤيد الارهاب، وثمة احتمال كبير ان نصل معهم في الامد البعيد الى مواجهة اخرى.

■ كيف تستعد حماس للمواجهة في المستقبل؟

■ حماس تبني قوة للمواجهة. فاذا ما تجاوزنا كونها منظمة «ارهابية» مع جبهة سرية، فانها تبني اليوم وحدات عسكرية ذات طابع نظامي. يوجد تهريب لوسائل قتالية اكثر تقدما. نرى محاولات ادخال صواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ مضادة للدبابات، وصواريخ ذات مدى اطول من مدى صواريخ القسام. توجد في غزة صواريخ كاتيوشا معدودة. يجب التنبه لتهريب عشرات الاطنان من المواد التفجيرية التي تثبت للمعايير. انهم يستولون على مناطق في غزة ويقيمون معسكرات تدريب. توجد مأسسة في حماس، ويريدون أن يبنوا في غزة نموذجا يذكر بحزب الله.

سيحاولون في مواجهة في المستقبل الامتناع عن مصادمتنا وجها لوجه وسيحاولون خلق معادلات رد وقوانين لعب. في هذه المعادلة ستكون فترات زمنية معينة، ستستعمل فيها حماس النار نحو السكان الاسرائيليين، على هيئة عملية تفجيرية او صواريخ طويلة الامد، لكي تردع دولة اسرائيل عن المس بها.

■ هل توصلوا الى قذائف مداها 15كم فأكثر؟

■ علينا ان لا نصاب بالذعر. فغزة ليست بها قوة عسكرية قوية تقض مضاجعنا. ما زالت لم تبنَ هناك قدرة «ارهابية» اكبر مما كان هناك في السنين الاخيرة. لا توجد هناك صواريخ «الفجر» التي عند حزب الله ولا توجد صواريخ كاتيوشا بعيدة المدى. قدرة الانتاج المحلية لا تمكنهم من تجاوز مدى معين ومن تجاوز الابعاد التي يصلون اليها اليوم. وبمقابلة ذلك، نحن ذوو قوة عسكرية قوية جدا حيالهم، مع استخبارات جيدة جدا.

■ كيف أخطأتم تقدير نتائج الانتخابات للسلطة؟ طُلب اليكم أن تنشئوا لجنة تحقيق في هذه القضية ـ ما هي الاستنتاجات؟

■ لم يطلَب الينا. على العكس. حصلت على تأييد تام من رئيس الحكومة ووزير الدفاع فيما يتصل بالمعلومات الاستخبارية التي نقلت اليهما. فحصت أمان تقديراتي، ويتبين أن لواء البحث في امان نقل في الاشهر التي سبقت الانتخابات رسائل واضحة اكدت ضعف فتح حيال تقوي حماس، واشارت جيدا الى إمكان ان تصبح حماس الحزب السياسي الاقوى في البرلمان الفلسطيني.

من ناحية محددة، عُرض امكانان يتصلان بنتائج الانتخابات. احدهما ـ وهو الذي قيل إنه معقول أكثر ـ اشار الى تساو بين فتح وحماس مع امتياز ضئيل، للطرفين. والثانيُ: نصر كاسح لحماس، وان لم يك ذلك هو الامكان الاكثر معقولية. في الفحص الذي اجريناه عرفنا في اي الاماكن كنا نستطيع تقديم تكهنات أفضل.

اليكس فيشمان

(يديعوت احرونوت) ـ 12/4/2006

ملثم من الذراع العسكري التابع لحركة حماس اثناء استعراض في مدينة جنين في الضفة الغربية

الوقت لا يعمل لصالح اسرائيل.. والعمليات احادية الجانب لا تحل مشكلة تدهور مكانتها في العالم

طريق التفاوض فقط يتم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ودولة يهودية ديمقراطية تقوم على قيم أخلاقية

أهداف وقيم

ما دامت اسرائيل تواصل السيطرة على الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المناطق، فان قيمها الاخلاقية وأهدافها لن يُعبر عنها تعبيرا مناسبا، وستكون أسسها الديمقراطية في خطر وستضعضع طابعها اليهودي. من الحقائق ولا يوجد ما يخالف في ذلك اليوم، انه في غضون عدة سنين سيكون السكان اليهود بين نهر الاردن والبحر المتوسط أقلية. هناك من يزعمون أن هذا لن يضر بالطابع الديمقراطي لدولة اسرائيل لأنه لا توجد نية لضم «المناطق». حتى لقد زُعم أخيرا، بأنه مع ترك اسرائيل قطاع غزة ستميل المعادلة السكانية لصالحها.

هناك شيء من الحقيقة في هذه المزاعم، لكن الحقيقة تبقى على حالها، وهي أن السلطة المفروضة المتصلة على شعب آخر تنشئ وضعا يشبه التمييز العنصري والذي يجب عليه من طبيعة الامور ان يؤثر في قيم المجتمع الاسرائيلي وفي طابعه الديمقراطي. فضلا على ذلك، وجود المستوطنين اليهود المتواصل في قلب الضفة الغربية لا يُمكن من اقامة دولة فلسطينية ذات وجود. حتى اذا لم تكن لاسرائيل نية لضم هذه المناطق، فان الوضع الحالي الذي يتواجه فيه «محتلون» و«واقعون تحت الاحتلال» لا يمكن ان يستمر بلا حدود. اذا بدت اقامة دولة فلسطينية مستقلة غير ممكنة بسبب الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية، فان الضغط من الخارج ومطالب الفلسطينيين سيفضيان في نهاية الامر الى الحل البديل ـ دولة ثنائية القومية يكون اليهود قلة فيها. وستكون الخيارات التي ستقف حيال دولة اسرائيل آنذاك هي: مواصلة السيطرة على الفلسطينيين والنزول بذلك عن الطابع الديمقراطي للدولة، أو انشاء نظام ديمقراطي مع النزول عن السلطة اليهودية في الدولة. ومهما يكن الأمر، فستكون اسرائيل إما أقل ديمقراطية وإما أقل يهودية، وفي الحالتين معا، لن يمكن تحقق المثال الصهيوني.

بعد تجدد الاعمال العدائية (الانتفاضة) في نهاية عام 2000، عبرت كل وسائل الاعلام في العالم مرات لا تحصى عن حقيقة ان الاسرائيليين والفلسطينيين معا قد قدروا أنه لا يوجد لهم شريك في الجانب المقابل الذي يمكن معه صنع السلام. رسخ هذا الفرض رسوخا عميقا، الى حد أن بدا امكان اجراء تفاوض من اجل التسوية غير واقعي. بدل التفاوض أخذت اسرائيل بمبادرة أحادية الجانب للخروج من غزة ومن أجزاء في شمالي الضفة الغربية. غير أنه قبل موت ياسر عرفات دُحض فرض أنه لا يوجد شريك للسلام باتفاق جنيف غير الرسمي وبحقيقة أن اسرائيليين وفلسطينيين كثيرا وقعوا على تأييدهم وثيقة أيلون ونسيبة. لا مكان للشك، في أن الشروط التي عرضتها حكومة شارون لتجديد التفاوض من اجل السلام منعت في الواقع كل غطاء لتحقيق هذه الامكانية. إن اشتراط التفاوض بإنهاء الارهاب، جعل حكومة اسرائيل تُعرض لمنظمات الرفض الفلسطينية بما يلي: «كل ما عليكم فعله لمنع التفاوض هو مواصلة الهجمات الارهابية!»».

في المرحلة الاولى من الانتفاضة، ابتداء من عام 2000، طلبت الحكومة مهلة وقف تام للعمليات التفجيرية كشرط لاستعدادها للدخول في المفاوضات.

في المرحلة الأكثر تأخرا من الانتفاضة زال مطلب مهلة هدوء تام (بعقب مطلب الولايات المتحدة)، واستبدل بمطلب أن تنزع السلطة الفلسطينية سلاح الفصائل قبل ان يستطيع التفاوض البدء. قُبل هذا الشرط وتؤيده الولايات المتحدة والجماعة الدولية. وهو يجد التعبير عنه ايضا في أحد مطالب خريطة الطريق، التي صاغها اللاعبون الاربعة الخارجيون (الرباعية الدولية): الولايات المتحدة، والاتحاد الاوروبي، وروسيا والامم المتحدة.

لا ريب أن عنصر الشرط في خريطة الطريق كان صارما ومنطقيا ومسوغا. ولكن ما مدى كونه واقعيا؟ لم تكن السلطة الفلسطينية، شديدة الضعف بسبب الانتفاضة، لتستطيع ان تبدأ اجراءا حازما مضادا لحماس والجهاد الاسلامي، كان سيتطور ليكون حربا أهلية حقيقية. تضررت قواتها الأمنية بالهجمات الاسرائيلية المتكررة عليها وتحتاج السلطة الفلسطينية الى الوقت والى المساعدة الخارجية لاعادة بناء قوات الأمن ولتعزيز صلاحيتها. وهي تحتاج على وجه التخصيص وللأسف الى دعم السكان الفلسطينيين، وهي تستطيع أن تحظى بدعمهم اذا ما نجحت فقط في البرهنة لهم على أنها تُحرز من أجلهم امتيازات لقاء توجهها المضاد للفصائل الفلسطينية. تستطيع احراز هذا الشيء فقط بخطوات تبني الثقة تقوم بها اسرائيل، مثل اطلاق سراح السجناء، وإزالة الحواجز وإزالة الحصار عن المدن والقرى الفلسطينية.

لم يكشف الفلسطينيون عن استعداد لمواجهة منظمات الرفض والارهاب من غير أن يحصلوا قبل ذلك على تسهيلات من اسرائيل. غير أن الامور كان يمكن أن تتطور تطورا آخر، وما زالت تستطيع أن تتطور تطورا آخر. فحتى قبل أن يرث عباس مكانة ياسر عرفات كانت السلطة الفلسطينية معنية جدا بالدخول في المفاوضات. لقد شجعها على ذلك المصريون والعالم العربي كله. كانت مبادرة الجامعة العربية في مؤتمر القمة لزعماء الدول العربية في بيروت في عام 2002، والذي اتخذ القرار الذي يدعو الى السلام بين اسرائيل وبين جميع الدول العربية مقابل الانسحاب الى الخط الاخضر لحدود 1967، التعبير الأوضح حتى الآن عن ان الدول العربية قد أرهقها النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي وضاقت به ذرعا، وعن أنها بصراحة تشتاق الى رؤية نهاية لها.

يُصور هذا الموقف بدرجة كبيرة الآراء والميول في أجزاء اخرى من العالم، وبخاصة في اوروبا التي تعلو فيها أكثر فأكثر اصوات تتهم اسرائيل بالمسؤولية عن عدم التقدم في التفاوض على الاتفاق الدائم. يغلو الجو المعادي لاسرائيل في العالم ويغذي احيانا أحداثا معادية للسامية، وهو ما يشير الى أن اسرائيل تخسر في النضال على الرأي العام العالمي، على الأقل في اوروبا. إن قياس اسرائيل الى جنوب افريقيا في فترة التمييز العنصري آخذ في التسارع وهو يتغذى على تصور أكثر سلبية لجدار الفصل، الذي يهدف الى ضرورات أمنية. كانت الولايات المتحدة الى الآن أكثر عطفا على مواقف اسرائيل من اوروبا، غير أن هذا العطف ليس مضمونا بالضرورة على الدوام. تتأثر سياسة الولايات المتحدة في هذه الايام بما يحدث في العراق، وبعداء العالم الاسلامي، وبالحاجة الى تنسيق سياستها مع اوروبا وبتصميم الرئيس بوش على أن يحقق في فترة ولايته الثانية حل الدولتين – دولة اسرائيل ودولة فلسطين المستقلة – واحدة الى جانب الاخرى.

على ذلك لا يعمل الوقت بالضرورة لصالح اسرائيل، كما تفترض حكومتها، حتى ان العكس هو الصحيح؛ إن تدهورا متواصلا لمكانة اسرائيل في العالم قد يكون خطيرا ويجب أن يكون سببا آخر لالتزام حكومة اسرائيل العمل بسرعة لكسر الجمود. إن العمليات أحادية الجانب – وفيها الانسحاب من قطاع غزة – ليست في ذاتها الاجابة على مشكلات الوقت.

ترشيد للسياسة

عادت اسرائيل وأعلنت أكثر من مرة، وبحق من جانبها، عن أنها ترى خريطة الطريق الاقتراح السياسي الوحيد في الطريق الى حل النزاع. أعلنت اسرائيل عدة مرات في الماضي وبحق، عن أنه من اجل ان يكون في الامكان تنفيذ خريطة الطريق، يُحتاج الى خطوات فعلية من السلطة الفلسطينية لحل المنظمات. في ساعة كتابة هذه الكلمات كان الفلسطينيون ما يزالون يرفضون الأخذ بخطوات كهذه للاسباب التي ذُكرت أعلاه. والنتيجة، وهذا صحيح الى الآن، جمود في العلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. هذا هو المكان لنؤكد مرة اخرى، أن الوضع الراهن لبدء سنة 2005 لا يمكن ان يستمر طويلا، واذا لم يكن تقدم فسينشأ تدهور آخر. ستستمر الأحداث الارهابية والارهاب المضاد، ولن يوقفها الانسحاب أحادي الجانب لاسرائيل من قطاع غزة.

الفلسطينيون

يجب على السلطة الفلسطينية أن تسلم للوضع المعطى، وأنه ما دامت توجد المنظمات المسلحة المستقلة فانه لا يمكن ان يطرأ أي تقدم حقيقي نحو السلام ولن تستطيع أي حكومة فلسطينية أن تفرض طاعتها على مواطنيها. يجب على السلطة الفلسطينية ان تأخذ بخطوات لحل هذه المنظمات المستقلة. يجب عليها أن تُبين أنها لن تتحمل الوضع الذي يكون فيه سلاح في أيدي سكان بلا رخصة أو مخازن اسلحة، وأن تُدمَر ورشات انتاج الوسائل القتالية وأن يؤخذ بوسائل متشددة حيال اولئك الذين سيخالفون أوامر السلطة. بالاضافة الى ذلك يجب على الفلسطينيين أن يقوموا بكل جهد لإكمال الاصلاحات كما تقرر في خريطة الطريق.

هل تستطيع السلطة الفلسطينية الوفاء بجميع هذه الشروط؟ ـ تستطيع، اذا ما تلقت مساعدة من اجل ذلك من اسرائيل ومن الأسرة الدولية. يُقدر رؤساء اجهزة الأمن الفلسطينية أنهم يستطيعون تغليب مقدار معقول من النظام في مناطق الضفة الغربية في مدة شهر، اذا ما حصلوا على المساعدة المطلوبة.

اسرائيل

يجب على اسرائيل أن تفهم انه من اجل ان يقوم الفلسطينيون بالخطوات المطلوبة كالمفصل أعلاه، فان عليها ان تأخذ بجدية بخطوات تبني الثقة بحث فيها شارون وأبو مازن بعد مؤتمر القمة في شرم الشيخ، في شباط (فبراير) 2005:

1– إزالة المستوطنات الطارئة غير القانونية

2– إلغاء حواجز الطرق.

3– اطلاق سراح السجناء.

4– عدد أكبر من رخص العمل.

5– إعادة انتشار جديد للقوات.

كل هذه لا يسهل تنفيذها؛ سيكون من الصعب على اسرائيل أن تأخذ بجميع هذه الخطوات كما سيصعب على السلطة الفلسطينية أن تواجه حماس. ستثور الساحة الداخلية وسيعاني استقرار السلطة الزعزع. ولكن بغير خطوات كهذه، من اسرائيل ومن الفلسطينيين ايضا، لن تُحقّق خريطة الطريق، ولن يكون تحرك نحو المفاوضات ولن يكون إمكان لحل النزاع بالطرق السلمية.

الجماعة الدولية

لن تثمر جميع هذه الجهود نتائج اذا لم تشارك الجماعة الدولية في المسيرة مشاركة فاعلة. يجب أن يكون أحد عناصر هذه المشاركة انشاء جماعة مهام دولية ناجعة تشرف على مراحل تحقيق خطة خريطة الطريق. إن تعيين الجنرال وليام وورد في بدء شباط (فبراير) 2005 مشرفا على التعاون الأمني هو بدء مناسب، لكن يُحتاج الى جهد دولي أكبر للإفضاء الى تحقيق تام لخريطة الطريق.

الشيء الأهم هو أن تضغط الولايات المتحدة، مع الاعضاء الثلاثة الآخرين في «الرباعية» على اسرائيل بحزم والسلطة الفلسطينية لكي تدركا أهمية واستحثاث استكمال جميع الخطوات التي فُصلت أعلاه ليكون في الامكان البدء في التفاوض على التسوية الدائمة في أقرب وقت ممكن. يجب إقناع الطرفين بالمزايا الكثيرة المتوقعة لهما اذا ما حققا خريطة الطريق وأن لهما الكثير مما يخسران اذا لم يمضيا في الطريق الذي تخطه.

هل يمكن تنفيذ هذه الخطة؟ – المؤمنون بالاتفاقات المرحلية، وبالحفاظ على الوضع الراهن أو بالانسحاب أحادي الجانب يزعمون أن المحادثات على التسوية الدائمة ليست مقبولة لانه لا يوجد شريك في السلام. إن تعبيرات في صيغة «لا يوجد من يُتحدث اليه ولا يوجد ما يُتحدث عنه»، أو «لن يُسلم الفلسطينيون أبدا بوجودنا» تُسمع كثيرا في الزمن الأخير. إن آراء كهذه تعطي الشرعية لسياسة اسرائيل التي تستغل خيارات عسكرية ولا تستغل خيارات سياسية، وفي المدة الأخيرة، تتخذ طريق الانسحاب أحادي الجانب. لكن قوة هذه المزاعم تلاشت بإزاء اتفاق جنيف في الثاني عشر من تشرين الاول (اكتوبر) 2003، والذي يشكل في جوهره مثالا عن اتفاق شامل. إن الوثيقة ذات الصفحات الـ 44 مع ضم الخريطة التي حددت عليها الحدود المستقبلية بين الدولتين يدحض زعم أنه لا يوجد شركاء في السلام.

اتفاق جنيف

اتفاق جنيف على عكس اتفاق اوسلو أو خريطة الطريق يتناول ايضا القضايا الصعبة والأكثر جوهرية التي تخالف اسرائيل فيها الفلسطينيين الرأي. فبدل التوجه التدريجي الذي يميز اتفاقات اوسلو، والذي يقترح التقدم خطوة في إثر خطوة لبناء الثقة وإبقاء القضايا الصعبة الى النهاية، واجه اتفاق جنيف بنجاح كل المشكلات العظيمة كهاوية التي لا ينبغي عقد الجسور فوقها بين الشعبين. بدل إبقاء النتائج النهائية غير محددة سلفا وغامضة، كما في خريطة الطريق، رسم المتباحثون في اتفاق جنيف صورة كاملة حتى المحطة النهائية للاتفاق. لا يناقض اتفاق جنيف خريطة الطريق في أي قضية ولا يطلب أن يحل محلها كاقتراح سياسي. العكس هو الصحيح: لقد رأى موقعو اتفاق جنيف وثيقتهم إسهاما يتقدم المرحلة الثالثة من خريطة الطريق.

وفي السنة الرابعة من الانتفاضة زاد الاعتراف عند الطرفين بأنه لا يوجد أي بديل من تسوية سياسية تصحبها تنازلات أليمة للطرفين. لم يستطع لا الاسرائيليون ولا الفلسطينيون أن يكتشفوا شيئا من أمل في السياسة التي صرّفتها الحكومتان وأصبح اليأس العنصر الأساسي للجو عند الطرفين.

تقديرات اختيار من البدائل

في تفاوض ناجح بين الطرفين، سيكون الثمن الذي سيجب عليهما دفعه لقاء التسوية السلمية مرتفعا. لكن الفحص عن بدائل اخرى يُظهرنا على أن الثمن سيكون أعلى وعلى أن الضرر الذي سيصيبهما سيكون أكبر بدرجة ملحوظة. البديل الرئيس الموجود هو بديل رئيس الحكومة شارون – انفصال أحادي الجانب. توجد حاجة اذن الى الفحص عنه بحرص.

كان الانفصال أحادي الجانب قد يكون حلا بشرط أن يكون خط الفصل، هو الخط الاخضر على التقريب، أي حدود 1967. كل انسحاب أقل من هذا لن يكون ناجعا لأنه لن يقف النضال الفلسطيني العنيف ولن يحسم النزاع. العكس هو الصحيح: سيكون للفلسطينيين سبب آخر لزيادة هجماتهم بفرض أن الكفاح المسلح قد أفضى الى انسحاب جزئي وعلى ذلك فان هجمات اخرى ستكون سببا الى انسحاب آخر. سيبدو هذا الاستنتاج منطقيا عندهم على أساس الموازنة التي تفرض نفسها مع انسحاب الجيش الاسرائيلي عن جنوب لبنان ردا على هجمات حزب الله.

الانسحاب الى خطوط 1967، بإزاء ذلك، لا يجب أن يكون خطوة أحادية الجانب. سيكون ذا أثر أبعد اذا ما تم في اطار اتفاق يبشر بانهاء النزاع سيتم الحصول عليه بتفاوض على التسوية الدائمة. ولكن في الواقع لا توجد أي نية للأخذ بخطوط 1967 ما عدا قطاع غزة. سياسة رئيس الحكومة هي انشاء تسوية مرحلية لأمد بعيد لا يظهر في أثنائها أي خيار لحل النزاع ولا يجري أي تفاوض لانهائه.

كما قيل آنفا، تقبل كثيرون في البلاد وفي العالم قرار اريل شارون عند الخروج من قطاع غزة بالمباركة. لكن نتائج اجراء كهذا قد تكون سلبية من ناحية المسيرة السلمية اذا كان التوجه أحادي الجانب وبغير تنسيق مع السلطة الفلسطينية. الخطر هو أن تكون حركة حماس هي المنتصرة الكبرى من سياسة كهذه.

لا يوجد هنا محل للشك: التفاوض فقط على التسوية الدائمة قد يأتي بحل النزاع ويجلب السلام للاسرائيليين وللفلسطينيين. بطريق التفاوض فقط يمكن تحقيق فكرة دولة فلسطينية مستقلة ذات وجود وتحقيق الهدف الذي نصبه آباء الصهيونية: دولة يهودية ديمقراطية تقوم على قيم أخلاقية.

بتصرف عن دراسة اصدرها مركز «يافي للدراسات الاستراتيجية»، جامعة تل ابيب، عدد 77، «اسرائيل والفلسطينيون: بدائل سياسية لاسرائيل»، 2005.

دافيد كمحي

** وكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية الاسبق، عضو في مجموعة كوبنهاغن.